

وان تلاحظ أن أقل من واحد في الألف من الطلاب اللاجئين الفلسطينيين تتوفر لهم الفرصة لمواصلة التعليم العالي ، بما في ذلك التدريب المهني .

وان تلاحظ أيضا أن عدد المنح الدراسية المقدمة من وكالة الامم المتحدة للافائة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد تناقص في السنوات الخمس الأخيرة الى نصف ما كان عليه بسبب الصعوبات التي تعانيها العزانية العادية للوكالة .

- ١ - تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء التي قدمت دعما دراسيا للاجئين الفلسطينيين ؛
- ٢ - تتأهد جميع الدول رصد اعتمادات خاصة وتقديم منح دراسية وهبات خاصة للاجئين الفلسطينيين ؛ علاوة على ما تقدمه من تبرعات الى العزانية العادية لوكالة الامم المتحدة لافائة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ؛
- ٣ - تدعو وكالات الامم المتحدة ذات الصلة الى النظر في أن تدرج ، كل في مجال اختصاصها ، مساعدات من أجل التعليم العالي للطلاب اللاجئين الفلسطينيين ؛
- ٤ - ترجو من وكالة الامم المتحدة لافائة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن تقوم بتلقي هذه الاعتمادات الخاصة والمنح الدراسية وتكون قربة طيبها ، وأن تمنحها للطلاب المؤهلين من اللاجئين الفلسطينيين ؛
- ٥ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة (١٠)

١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧

١١/٣٢ - تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في
الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الأراضي المحتلة

الف

ان الجمعية العامة ،

از تشير الى قراراتها ٣٠٩٢ ألف (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤٠ هـ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٣٥٢٥ هـ (د - ٣٠) ، المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣١٠٦ هـ (د - ٣١) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ .

وحيث أن توطيد احترام الالتزامات الناشئة عن ميثاق الامم المتحدة وفيره من صكوك القانون الدولي وقواعده يدخل في عداد مقاصد الامم المتحدة ومبادئها الأساسية .

وان لا تغرب عن بالها أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والموقعة في ١٢ آب/الغسطس ١٩٤٩ (٢٠) .

وان تلاحظ أن اسرائيل والدول العربية التي تحتل اسرائيل اراضيها عند حزيران/يونيه ١٩٦٧ هي أطراف في تلك الاتفاقية .

وان تأخذ في الحسبان أن على الدول الأطراف في تلك الاتفاقية ، وفقا للمادة الاولى منها ، التزاما لا بمجرد احترام الاتفاقية فحسب ، بل أيضا بضمان جعلها موضع احترام في جميع الظروف .

١ - تؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والموقعة في ١٢ آب/الغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق على جميع الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل عند عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

٢ - تشجب بشدة عدم اعتراف اسرائيل بانطبق تلك الاتفاقية على الأراضي التي تحتلها عند عام ١٩٦٧ ؛

٣ - تطلب مرة اخرى من اسرائيل الاعتراف بتلك الاتفاقية واعتقال أحكامها في كل الأراضي التي تحتلها عند عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

٤ - تحث مرة اخرى كل الدول الأطراف في تلك الاتفاقية على أن تبذل كل جهودها لضمان احترام أحكام الاتفاقية وامتثالها في جميع الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل عند عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

الجلسة العامة ١٠١

١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧

بـ

ان الجمعية العامة ،

ان تصير للجمعية العامة - ٢٤٩ المرفق في - ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤
١٩٧٤ المرفق في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ .

(٢٠) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الرقم ١٧٣ ، الملحق

٠٢٨٢

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة (٢١) ، وخاصة مرفقه الثاني الممنون "تقرير عن الأضرار التي لحقت بالقبطية" ، وهو تقرير من طريفة الضمير ونداء وليمته قدمه خيريه سوري بتكليف من اللجنة الخاصة ،

١ - تعرب عن تقديرها للدقة والحياد اللذين أدى بهما الخبر الذي كلفته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة المهام الموكولة اليه ؛

٢ - تدوين التدبير الشامل والمعتمد الذي لحق بالقبطية أثناء الاحتلال الاسرائيلي لهذه المدينة ، وتبل انصاح القوات الاسرائيلية منها في عام ١٩٧٤ ؛

٣ - تؤكد من جديد أن للجمهورية العربية السورية الحق في أن تحصل ، بمقتضى القانون الدولي وتحققاً للأصناف ، على تموير كامل ويناسبها لحق بالقبطية من أضرار واسعة النطاق وقد تم معبد أثناء وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وفي أن تحصل على جميع التعويضات القانونية الاخرى وفقا للقوانين والممارسات الدولية السارية ؛

٤ - تحيط علماً بالبيانات التي أدلى بها سطر الجمهورية السورية أمام اللجنة السياسية الخاصة في الدورتين الحادية والثلاثين (٢٢) والثانية والثلاثين (٢٢) للجمعية العامة ، والتي مفادها أن حكومتها تحتفظ بجميع الحقوق في الحصول على تعويض كامل فيما يخص جميع الأضرار الناتجة عن التدبير الاسرائيلي المتمد لمدينة القبطية ، بما في ذلك الأضرار التي لم يسطها تقرير الخبر المذكور أعلاه أو التي لا تدخل في نطاق مهمته ؛

٥ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تكلل دراستها الاستقصائية لجميع الجوانب المشار اليها في الفقرة ٤ من هذا القرار وأن تقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ؛

٦ - ترجو من الأمين العام أن يوفّر للجنة الخاصة جميع التسهيلات اللازمة لاكتفان المهام المشار اليها في الفقرات السابقة .

الجلسة العامة ١٠١

١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧

(٢٢) A/32/284

(٢٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثين ، اللجنة السياسية

الخاصة ، الجلسة ٣٠ ، الفقرة ١٢ .

(٢٣) المرجع نفسه ، الجلسة ٣٤ ، الفقرات ٧ - ١٠ .

ان الجمعية العامة ،

ان تشترط بمطارد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وكذلك بمبادئ وأحكام الاعلان
المالي لحقوق الانسان ،

وان لا تغرب عن يالها أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ،
الطروحة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ (٢٤) ، وكذلك أحكام الاتفاقيات والأنظمة الاخرى ذات
الملة ،

وان تشير الى قراراتها حول هذا الموضوع وكذلك الى القرارات التي اتخذها كل من
مجلس الأمن ولجنة حقوق الانسان ، وغيرها من هيئات الامم المتحدة المعنية ، والوكالات
المتخصصة ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تنس
حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة (٢٥) الذي يعرض ، في جلة امه ، بيانات طنينية
أدلى بها زعماء حكومة اسرائيل ،

١ - تتني على اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تنس
حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة لما بذلته من جهود في أداء المهام التي أوكلتها اليها
الجمعية العامة ؛

٢ - تشجب استمرار اسرائيل في رفض السماح للجنة الخاصة بدخول الأراضي
المحتلة ؛

٣ - تدعو مرة اخرى اسرائيل الى السماح للجنة الخاصة بدخول الأراضي المحتلة ؛

٤ - تشجب استمرار اسرائيل وتماديها في انتهاك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية
المدنيين وقت الحرب ، الطروحة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، وغيرها من الصكوك الدولية التي
تنطبق في هذا الصدد ؛ وتدعو بصفة خاصة تلك الانتهاكات التي تعتبرها الاتفاقية المذكورة
" حالات خرق خطير " لأحكامها ؛

٥ - تدين الممارسات والممارسات الاسرائيلية التالية ؛

(أ) ضم أجزاء من الأراضي المحتلة ؛

(ب) اقامة مستوطنات اسرائيلية على تلك الأراضي ونقل سكان أغراب اليها ؛

(٢٤) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٣ ، الصفحة

٢٨٧

(٢٥) .A/32/284

(ج) اجلاء وترحيل وطرد وتشريد ونقل سكان الاراضي المحتلة العرب ، وانكسار
حقيقتهم في العودة ؛

(د) حادرة المطبات العربية في الاراضي المحتلة ونزع ملكيتها وجميع الممتلكات
الاخرى الرامية الى الاستحواذ على الاراضي والمعتودة بين السلطات او المؤسسات الاسرائيلية
او الرعايا الاسرائيليين من جانب ، وسكان او مؤسسات الاراضي المحتلة من جانب آخر ؛

(هـ) طرد غير النازل العربية وهدمها ؛

(و) الاغلاقات الجماعية للمكان العرب واغصانهم للحجز الاداري واساءة معاملتهم ؛

(ز) اساءة معاملة الأشخاص المعتقلين وتمذيبهم ؛

(ح) نهب الممتلكات الأثرية والثقافية ؛

(ط) التعرض للمخيمات والمخيمات الدينية وكذلك للحقوق والأعراف المتصلة بالأسرة ؛

(ي) الاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للأراضي المحتلة ولمواردها وسكانها ؛

٦ - تؤكد من جديد أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطابع
الطاري للأراضي المحتلة أو لاي جزء منها ، بما في ذلك القدس ، أو لتكوينها الديمغرافي أو هيكل
مؤسساتها أو مركزها هي تدابير باطلة ولامعة ، وأن سياسة اسرائيل المحتلة في توطين عناصر من
سكانها ومهاجرين جدد في الأراضي المحتلة تفكك انتظامها صارخا لا تقاوم جنيف المتعلقة
بحماية المدنيين وقت الحرب وقرارات الامم المتحدة في هذا الشأن ؛

٧ - تطالب بأن تكف اسرائيل فوراً عن السياسات والممارسات المشار اليها في الفقرتين
٦ و ٥ من هذا القرار ؛

٨ - تؤكد تدابيرها التي جميع الدول ، ولا سيما الدول الأطراف في اتفاقية جنيف
المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ، وفقاً للعادة ، من تلك الاطراف ، والتي
المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، بعدم الاعتراف بأية تغييرات تجريها اسرائيل في
الأراضي المحتلة ، وتتجنب القيام بأي أعمال ، بما فيها الأعمال الداخلية في ميدان تقديم المعونة
يمكن أن تستخدمها اسرائيل في مواصلة انتهاج سياسات القمع والاستيطان أو أي من السياسات
والممارسات الأخرى المشار اليها في هذا القرار ؛

٩ - تترجم من اللجنة الخاصة أن توافق ، الى حين انهاء الاحتلال الاسرائيلي في
وقت مبكر ، التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية التي تحتلها
اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تتشاور ، حسب الاقتضاء ، مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بغية
ضمان حماية رفاه سكان الأراضي المحتلة وما لهم من حقوق الانسان ، وأن تقدم تقريراً الى الأمين
المابني أقرب وقت ممكن ، ولما دعت الضرورة من ذلك ؛

١٠ - تترجم من اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة المدنيين المحتجزين

في الأراضي المعرّبة التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تقدم الى الأمين العام تقريرا خاصا عن هذا الموضوع في أقرب وقت وكلما دعت الضرورة بعد ذلك ؛

١١ - تراجع من الأمين العام القيام بما يلي :

(أ) تقديم جميع التسهيلات اللازمة للجنة الخاصة ، بما في ذلك التسهيلات اللازمة لزياراتها للأراضي المحتلة بغرض التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية المشار اليها في هذا القرار ؛

(ب) حياطة اياها ما يلزم من موظفين امثاليين لمساعدة اللجنة الخاصة في عملها ؛

(ج) كفالة توزيع تقارير اللجنة الخاصة ، والمعلومات المتعلقة بأنشطتها والنطاق التي تخضع اليها على أوسع نطاق ممكن وبك السبل المتاحة ، وذلك عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ، والقيام ، عند الاقتضاء ، بإعادة طبع تقارير اللجنة الخاصة التي لم تعد متوفرة ؛

(د) تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين عن المهام الموكولة اليه في هذه الفقرة ؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والثلاثين البنود الممنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة " .

الجلسة العامة ١٠١

١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧

٢٢/٦٦٧ - الرباط الاستراتيجي الشامل لكل من سائر
عناصر السياسة الخارجية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٢٠٠٦ (د - ١١) المؤرخ في ١٨ شباط / فبراير ١٩٦٥ ، و ٢٠٥٣ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٢٢٤٩ (د - ٤ - ٥) المؤرخ في ٢٣ ايار / مايو ١٩٦٧ ، و ٢٣٠٨ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٧ ، و ٢٤٥١ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٢٦٩٧ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٢٨٢٥ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، و ٢٩٦٥ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٠٩١ (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٢٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٥٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣١ / ١٠٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ،